

المؤسسات المرئية تتضامن وتعتب على الدولة

«الوطني للإعلام»: حجب «المنار» استهداف للإعلام اللبناني

عُد في المجلس الوطني للإعلام اجتماع حُصص للبحث في موضوع حجب قناة «المنار» عن القمر الصناعي «نابل ست»، حضره رئيس المجلس الوطني عبد الهادي محفوظ والأعضاء وممثلون عن المحطات التلفزيونية، وهم: غيآث زريك عن «الم تي في»، جان عزيز عن «أو تي في»، قاسم سويد عن «أن بي آن»، كرمي خياط وابراهيم الحلبي عن «نيو تي في»، وإبراهيم فرحات رئيس مجلس إدارة «المنار»، وتغنيت محطات «ال بي سي» و«المستقبل» و«تلفزيون لبنان». واستنكر المجتمعون «الإجراء بمنع بث القناة»، وطلبوا الدولة اللبنانية «بالتحرك» بعد الاجتماع، قال «هذا الاجتماع بحث قضية وقف المنار» عن قمر نايل سات، وما تعرّض له الإعلام المرئي اللبناني والقنوات اللبنانية مجتمعة وبشكل خاص قناة «المنار»، وما يمكن اتخاذه من خطوات مستقبلية رفضاً لهذا القرار.

أضاف: «هذا القرار لا يستهدف «المنار» وحدها، إذ وُجهت الرسائل إلى «المنار» وأن «بي. أن» و«الجديد» و«تلفزيون لبنان» الرسمي، وتحت حجج مختلفة، منها أن الدولة اللبنانية لم تقمّ بتجديد الترخيص لنايل سات، في جورة البلوط، علماً أن هذا الأمر ليس هو الحقيقة باعتبار ما قلته الحاج إبراهيم فرحات من أن وزارة الإعلام، وتحديدًا وزير الإعلام الدكتور رمزي جريج، كان قد مرّر فترة سماح لنايل سات للقيام بمهامها في جورة البلوط رغم أنه كان هناك نوع من التفسير في العلاقة مع الحكومة في عدم تجديد الترخيص، والمشكلة ليست في تجديد الترخيص بل في كون الإعلام اللبناني يتمتع بالحرية والتنوّع، وكون النظام العربي يريد من الإعلام اللبناني أن يخسر ميزته وأن يتحوّل إلى إعلام مشابه للإعلام الحاكم العربي. ولذلك هذا الإعلام مستهدف، لأنّ ميزته لبنان في كونه مركزاً إعلامياً للعالم العربي، ومالياً وخدميّاً يبدو أن هذه الوظيفة مستهدفة، وبالتالي يُفترض من الدولة أن تحمي هذه الوظيفة للبنان، ولا يبدو أن هناك انتماء من جانب الدولة بهذه الحماية».

وأكد أن «المؤسسات الإعلامية متضامنة في ما بينها، وتعتبر أن السكن التي وضعت على عنق «المنار» من جانب نايل سات «عريسات» هي سكن موضوع على اعتناق كل المؤسسات المرئية والمسموعة اللبنانية».

وأشار محفوظ نقلاً عن فرحات، أن «العمل على البديل قد حصل، وقد وُفرت قناة «المنار، الذي لم يزل قماراً روسية، كما أن من الممكن أن تلجأ «المنار» إلى ما هو شرعي وغير شرعي في تأمين البديل، ولذلك وضعت هذه المعلومات في تصرف المؤسسات الإعلامية».

وبعدما عرض محفوظ موقف زريك عن «أم. تي. في»، ونقل عنه بأنه «تحذّر بشكل صريح عن ضرورة أن يكون هناك دعوى دولية يقوم بها لبنان والمؤسسات الإعلامية والمجلس الوطني للإعلام لحماية حرية التعبير من القرارات الجائرة التي تستهدف الإعلام اللبناني»، ودعا إلى أن «يكون هناك نوع صناعي لبناني، إذ إن كلفته لا تتجاوز 150 مليون دولار بينما كنفج في موضوع النفايات والعمولات وما شابه ما يفوق الـ 150 مليون دولار».

ودعا القطّاع الإعلامي للقيام بانتفاضة لتحريك هذا القطاع وإحيائه، وأن تشكل وحدة في مواجهة الخطر. وبعدها نقل محفوظ موقف خياط عن «النيو. تي. في»، والتي اعتبرت أن «الدولة متواطئة، وأن هناك سياسات مترامية وصلت إلى ما نحن فيه، وفي فترة الأزمة وعندما أبلغت قناة الجديد بموقف نايل سات، حاولنا الاتصال بكثرا من مسؤول في الدولة، وكان هناك انشغال من جانبها، ولذلك طلبنا من وزارة الاتصالات أن لا توقف جورة البلوط حتى تستلمع المؤسسة الاستقرار في البيت، علماً أنه كان المطلوب بأن تكون الدولة السبّاقة للتحرك لحماية هذه المؤسسات المرئية والمسموعة». وطرحت «استئجار قمر صناعي لبناني عن طريق الدولة، وأن تضع شروط التعاقد من جانبها وبالتالي عندما تريد أي دولة أو أي جهة أن تعرّض على مؤسسة مرئية ومسموعة، عليها أن تراجع الدولة اللبنانية، وليس كما هو الحال الآن التعامل مباشرة من القمر الصناعي مع المؤسسة المرئية والمسموعة».

وأشار محفوظ عن فرحات، أن «العمل على البديل قد حصل، وقد وُفرت قناة «المنار، الذي لم يزل قماراً روسية، كما أن من الممكن أن تلجأ «المنار» إلى ما هو شرعي وغير شرعي في تأمين البديل، ولذلك وضعت هذه المعلومات في تصرف المؤسسات الإعلامية».

وبعدما عرض محفوظ موقف زريك عن «أم. تي. في»، ونقل عنه بأنه «تحذّر بشكل صريح عن ضرورة أن يكون هناك دعوى دولية يقوم بها لبنان والمؤسسات الإعلامية والمجلس الوطني للإعلام لحماية حرية التعبير من القرارات الجائرة التي تستهدف الإعلام اللبناني»، ودعا إلى أن «يكون هناك نوع صناعي لبناني، إذ إن كلفته لا تتجاوز 150 مليون دولار بينما كنفج في موضوع النفايات والعمولات وما شابه ما يفوق الـ 150 مليون دولار».

«التميز العسكرية» تحكم على نية سماحة بالسجن 13 عاماً «14 آذار» هللت ووهّاب يسأل: كم ستكون عقوبة الأسير وعبّاس؟

تطالب الدولة بحمايتها وتأمين هامش واسع للحريات الإعلامية اللبنانية التي هي ميزه لبنان، كاشفاً عن «اجتماع سيُعقد الثلاثاء في المجلس النيابي، دعت إليه لجنة الاتصالات النيابية وسيحضره المجلس الوطني للإعلام والمؤسسات الإعلامية»، مجدداً التأكيد أن «الموقف الإعلامي موحد، ويبقى العتب الكبير على الدولة والخوف من خسارة كل شيء».

جريج: لا تدخل لي

من جهته، أوضح وزير الإعلام رمزي جريج، أن «هناك حلحلة جارية بين المنار ونايل سات»، وقال عبر تلفزيون «أو. تي. في»: «أعطي وجهه نظري في هذا الأمر، ولديهم رغبة بالتفاوض وإعادة النظر بموقف نايل سات، والآن، ثبت «المنار» عبر القمر الاصطناعي الروسي».

وأضاف: «العلاقة تعاقدية بين «المنار» ونايل سات، وإذا أخطأت نايل سات بفسخ العقد، والإنساب التي تتدرج بها لتعرض صحيحة، فهي تتحلّل المسؤولية اتجاه المنار، ولكن أنا كوزارة إعلام لا أدخل لي في هذه العلاقة التعاقدية».

إعلاميو البقاع

إلى ذلك، أعرب إعلاميو ومراسلو وسائل الإعلام في بعلبك عن تضامنهم ووقوفهم مع قناة «المنار»، واستنكارهم لتوقيف بثّها عبر قمر «نايل سات». وأروا في بيان أصدره، أن ما تتعرض له القناة «هو انتهاك واضح وصارخ لحرية الرأي والتعبير المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمكفولة في مختلف التشريعات والقوانين الدولية المختصة».

وتابع البيان: «أنتنا نرى وبشكل واضح البُعد السياسي لما تتعرض له «المنار»، داعين «إلى أوسع مشاركة تضامنية مع قناة «المنار»، لأن ما تتعرض له هو عمل ممنهج ومخطط ومدروس يهدف إلى الانتقام منها لأنّها رفضت العدوان الصهيوني، وفضحت مخططات أشباه الرجال، ووقفت في وجه السلطان الجائر».

واعتبر الإعلاميون أن موقفهم هذا يأتي «لأن فلسطين عنواننا وبوصلتنا الأساسية، لأننا نتضامن مع أنفسنا، لأننا نتضامن مع الإعلام المقاوم، نتضامن مع المنار، مُشيرين إلى أن «المنار شمع لم ولن تطفى»، هذه المنار، هذه فلسطين، هذه المقاومة».

استنكرت لجنة حقوق الإنسان - قطاع المحامين في «التجمع الوطني الديمقراطي» في بيان، «القرار الجائر» واعتبرته بمثابة مخالفة لأبسط الأصول والقواعد القانونية». ودعت «نقابة المحامين إلى تشكيل لجنة من محامي النقابة للدفاع عن الحريات الإعلامية وعن قناة المنار، وإجراء الاتصالات باتجاه المحامين العرب لرفع الصوت رفضاً لهذا القرار الظالم، وتنظيم حملة تضامن حقوقية مع القناة من أجل إلغاء القرار». كما استنكر تيار «المجتمع المدني المقاوم» قرار «نايل سات».

وقال إن «جريمة سماحة لم تحصل لأسباب خارجة عن إرادته منعت حصولها، ولأن المخبر أخبر السلطات اللبنانية، وبالتالي فإن محاولة ارتكاب الجنائية هنا تعتبر كالجناية نفسها». ولم يشأ أي من محامي سماحة التطبيق على الحكم، إلا أن الهاشم اكتفى بالقول «قرار المحكمة معذب بين صفة وظالم»، في إشارة إلى القاضي لطوف. من جهته، قال القاضي لطوف في حديث صحافي «أنا علمت ضميري وهيئة محكمة التمييز العسكرية علمت ضميريها وقرعناها»، لافتاً إلى أن «الحكم صدر بالإجماع».

وسيضي سماحة في السجن 117 شهراً (السنه السجنية 9 أشهر) بقي منها 78 شهرا بعد أن قضى 39 شهرا خلال توقيفه في الفترة السابقة.

وسيقبل سماحة إلى سجن وزارة الدفاع في الريحانية لتضمية عقوبته، حيث قال أحد القضاة إنه «سيكون جارا أحمد الأسير».

ردود فعل

وأثار الحكم ردود فعل واسعة أبرزها لـ «قوى 14 آذار» التي أبدت رفضها هذه المرة على المحكمة العسكرية واصله الحكم به.العدالم.

وفي السياق، اعتبر الرئيس سعد الحريري، أن صدور حكم التمييز بحق سماحة «يصنح الحكم السابق المخفف الذي رفضناه وأعلنا أننا لن نسكت عنه».

وقال في سلسلة تغريدات له عبر «تويتر»، إن «الإرهابي سماحة يعود اليوم إلى السجن، وهو المكان الطبيعي لكل من يخطط لقتل الأبرياء وجز لبنان إلى الفتنة والافتتال الأهلي»، لافتاً إلى أن «الحكم على سماحة بثبت أن المتابعة القضائية والشفافية مع الرأي العام هي الطريق الصحيح للعادلة، بعيدا من المزايادات والتضمرات السياسية الهوجاء».

ولفت وزير الداخلية نهاد المشنوق إلى أن حكم محكمة التمييز العسكرية بحق سماحة «يوكّد صحة ثقتنا برئيس المحكمة

بدهالعدل.»، وقال: «عندنا ثلاثة مطالب: إيقاف هذا الاعتقال العسيفي، والأمر الثاني وقف الإنزال الذي يتمثل بشرط تعجيزي شرط الكفالة، والشروط الخالث وضهمهم في سجون لا تشبه القبور». وقال: «إذا لم نستجبوا لمطالبنا فإن الشارع أمامنا والأعمال الآتية ستكون أكبر».

الابا عرض ولحّام في الفاتيكان الأزمة اللبنانية والاستحقاق الرئاسي

أعلنت بطريركية الروم الكاثوليك في بيلان، أن البابا فرنسيس استقبل أمس في الفاتيكان، بطريرك الروم الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحّام، وتناول اللقاء الأوضاع الراهنه في الشرق الأوسط عموما، وفي سورية ولبنان خصوصا، وتداعيات هذه الأوضاع على جميع مكونات هذا الشرق ولاسيما المسيحيين».

وتوقف الجانبان عند «نزيف الهجرة الذي يهدّد الهوية الأصلية لهذه المنطقة»، وشددا على «ضرورة وقف الحرب في سورية، وعودة النازحين في أسرع وقت».

وشكر لحّام للبابا فرنسيس «تضامنه مع المسيحيين في الشرق الأوسط ومع كل المتألمين والنازحين وكل ضحايا الحرب، بالإضافة إلى دعمه وإصراره على ضرورة إيجاد حل توفيقي كامل لازمة السورية وتحقيق

الحل العادل للقضية الفلسطينية». وأكد «حضور الدور المسيحي الفاعل في المنطقة من أجل مواصلة الشهادة لإنجيل المسيح، وأعرب عن محبّته لكل أبناء الشرق»، كما شدّد على «عزيمة المسيحيين على البقاء فيه من أجل متابعة رسالتهم مع إخوتهم المسلمين».

وعرض لحّام «الأزمة السياسية في لبنان في ظل عدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية وانعكاساته السلبية على الصّعد كافة».

كما بحث مع البابا ومع أمين سر دولة الفاتيكان الكاردينال بارولين ورئيس مجمع الكنائس الشرقية الكاردينال ساندري الأوضاع في كنيسة الروم الملكيين الكاثوليك، وتهئية السيودس المقبل.

كرامي: يدي ممدودة للتوافق في الانتخابات البلدية



كرامي في معرض طرابلس

أعلن الوزير السابق فيصل كرامي أن يده ممدودة للجميع من أجل التوافق في طرابلس في الانتخابات البلدية والاختيارية.

ولفت خلال زيارته معرض رشيد كرامي الدولي في طرابلس إلى «أن هناك إجماعا على التوافق بعيدا من المحاصصة لحماية البلدية من التجاذب والسياسة»، مشيراً إلى أنه وبالرغم من أن «الأموار التقنية والمالية قد حُلت والأموال الأمانة مستتبّة، إلا أن لدي علامات استفهام حول الانتخابات كون الناس غير مقتنعين ولا حماسة للمرشحين في الشارع».

وتنمى «حصول الانتخابات بأنها مهمة على الصعيد الإنمائي، البلدية بالذات في بوابة الإنماء في المناطق، أمّا ما يخصّ طرابلس، فالكلام كل الكلام والرأي العام هو

مع التوافق، لكن على ألا يكون ضمن المحاصصة، وعلى أن يكون هذا التوافق على مجلس بلدي من الناس الذين يعملون بالشان العام ويهتمون بالقضايا التقنية لإخراج طرابلس من المازق الاقتصادي والاجتماعي». وأبدى كرامي سعادت له «فتح بعض ملفات الفساد كون المفسدين بدؤوا يفرضون بعضهم بعضاً، وليأخذ الله بيدهم، وأن شاء الله يستمرّون بفرض بعضهم بعضاً لما فيه خير ومصلحة البلد».

وأمل كرامي من القضاء اللبناني، أن «يحزم أمره ويحاسب المفسدين والمُخَلّين بالمال العام، لأنه مال الناس الفقراء، وينبغي على الناس أن يحاسبوا في الانتخابات المقبلة كل المفسدين الذين سرقوا ونهبوا المال العام».

«الفكر العاملي» نبه من خطورة انهيار منطق الدولة وسقوط المؤسسات

إصدار الأحكام المبرمة بحق كبار الفاسدين وصغارهم كي يثبت هذا القضاء حصانته ومناغمته أمام ضغط الحكام وأولي الأمر».

وعن الانتخابات البلدية والاختيارية، دعا إلى «الابتعاد عن الحساسيات العائلية والتعامل بلغة الحوار والانفتاح بين المكونات السياسية والفاعليات بما يحقق التوافق بين الجميع، على قاعدة حفظ الصف والوحدة ومصالح الناس، وأن تبقى المعركة محصورة ضد العدوّين الصهيوني والتكفيري».

وتطرق فضل الله إلى «الضغوط التي تعرّض لها في المقاومة في كل من فلسطين ولبنان»، مشيراً إلى أن «سياسة الحصار الإعلامي والمالي والسياسي تهدف إلى خنقهما وتخدم أهداف العدو الصهيوني الذي يسعى إلى أن يأخذ بالسلام ما عجز عن تحقيقه بالحرب، لكنه أشار إلى أن التجارب أثبتت أنه بالعزم والارادة تغشل الضغوط وتكسّر المشاريع».

أسف رئيس «لقاء الفكر العاملي» السيد علي عبد اللطيف فضل الله لـ«تحول مجلس الوزراء إلى مجلس عشائري ووطاني ومذهبي، حيث يغيب الحسن الوطني على حساب الطائفة والمذهب وتقوم الدنيا ولا تقعد على اعتبارات ومصالح فئوية».

وتنّه السيد فضل الله من «خطورة انهيار منطق الدولة وسقوط المؤسسات من اعتبارات أهل السياسة، ما يدفع الناس إلى فقدان الثقة بالدولة والمؤسسات وأهل السلطة في أن معاً».

ورأى أن «مشكلتنا الاساسية امام الفضائح المتلاحقة هي في سقوط المعايير الاخلاقية وتغليب معايير المصلحة والانتفاع من السلطة والثروة والمقررات الوطنية».

وفي حين أشاد بجهود الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية في ملاحقة الإرهاب والتكفير والفاستين والمفسدين وإحالتهم إلى القضاء، دعا فضل الله إلى

الفصائل زارت جناح الأسير سكاف في طرابلس



وقد حركة «فتح» في جناح الاسير سكاف

زارت وفود فلسطينية جناح عميد الأسرى في سجون العدو الصهيوني يحيى سكاف في معرض الرئيس الشهيد رشيد كرامي للتضامن مع قضيتهم، حيث كان في استقبالهم جمال سكاف شقيق الأسير وأعضاء اللجنة، حيث وقعت الوفود على صورة الأسير سكاف كتعبير رمزي عن التضامن معه.

ومن الزوّار وفد فلسطيني برئاسة أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «فتح»، في لبنان اللواء فتحي أبو العردات ومسؤول الحركة في الشمال أبو جهاد قاضي، ومسؤول «حركة الجهاد الإسلامي» في الشمال بسام موعود على رأس وفد من الحركة، عضو اللجنة المركزية لـ«الجبهة الشعبية – القيادة العامة» أبو عدنان عودة، المعيد يوسف حداد ممثلاً «حركة فتح – الانتفاضة»، أبو وسيم مرزوق مسؤول حزب الشعب الفلسطيني في

دبور: ملتزمون احترام سيادة لبنان والحفاظ على أمن المخيمات وجوارها

وَزَعَ المكتب الاعلامي في سفارة دولة فلسطين في لبنان تصريحاً للسكرير أشرف دبور عبّر فيه عن «الموقف الرسمي الفلسطيني عن الأوضاع والتطورات في لبنان والمنطقة»، وجاء فيه: «الواقع الفلسطيني في لبنان وما يجري في المنطقة حفاظاً منّا على الامانة اتجاه شعبنا ومخيمتنا والتي تحتملها منذ البداية، ونتيجة لما يجري في المنطقة، واستشعاراً بالخطر الذي يواجهنا كشعب فلسطيني يعيش في مخيمات تعاني من اليأس والحرمان ومحط أنظار المترصنين وأصحاب الأجدنات المشبوهة، التقينا جميعاً كفضائل وقوى وطنية وإسلامية وأطر وهيئات على اختلاف وتنوع آرائنا التي تصبّ في النهاية باتجاه بوصلة واحدة وهي فلسطين، ومن أجل المصلحة الفلسطينية التي أجمعنا على صيانتها وتغليبها فوق أي اعتبار آخر، اجتمعنا واتفقا على أن نكون موحدين للقيام بواجبنا اتجاه قضيتنا وحماية مخيمتنا وشعبنا».

أضاف: «إن العمل الفلسطيني المشترك والموحد في لبنان، والملتزم البرنامج الرسمي الذي أطلقه فخامة الرئيس محمود عباس أثناء زيارته إلى لبنان باحترام سيادة لبنان، والحفاظ على الأمن والاستقرار في المخيمات الفلسطينية والجوار، وعدم التدخل في الشأن الداخلي اللبناني، وتعزيز العلاقات مع لبنان الشقيق بكل أطرافه ومكوناته السياسية والحزبية والشعبية، وتمت ترجمته خلال الفترة الماضية واستحق الإشادة والتقدير من الجميع».

وختم: «ومنّا جميعاً لشعبينا اللبناني والفلسطيني العهد بأن نستمر موحدين محافظين على ثوابتنا الوطنية الفلسطينية البحرية والاستقلال والعودة».

من جهة أخرى، استقبل دبور السفير السعودي في لبنان بيتر سبني، في مقر السفارة وبحث معه بسبب بيان السفارة، «في الوضع الإنساني والمعيشي الصعب الذي يعاني منه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان والنازحون الفلسطينيون من سورية، وتم التطرق إلى موضوع التكتيفيات التي اعتمدها وكالة أنترزا مطلع هذا العام وضرورة إعادة النظر في سياساتها العامة خصوصاً الاستشفائية».

وقدم دبور نظيره السعودي قلادة الرئيس محمود عباس «تقديرًا ووفاءً لملكة السويد على مواقفها الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة».

اعتصام في صيدا طالب بالإفراج عن الأسير



جانب من الاعتصام في مسجد الزعترى

يحصل هذا فإننا نحمل المسؤولية مباشرة للحكومة والمجلس النيابي والأجهزة التي ما زالت تلاحق أبناءنا». ثم كانت كلمة لرئيس لجنة المعتقلين الإسلاميين في السجون الشيخ محمد إبراهيم، الذي لفت إلى أنه «إذا لم نستجب مطالبهم بالإفراج عن المعتقلين ونقل الشيخ أحمد الأسير من سجن الريحانية، فستكون هناك تحركات تصعيدية»، وقال: «عندنا ثلاثة مطالب: إيقاف هذا الاعتقال العسيفي، والأمر الثاني وقف الإنزال الذي يتمثل بشرط تعجيزي شرط الكفالة، والشروط الخالث وضهمهم في سجون لا تشبه القبور».

وقال: «إذا لم نستجبوا لمطالبنا فإن الشارع أمامنا والأعمال الآتية ستكون أكبر».

نغذ أهالي الموقوفين الإسلاميين اعتصاماً في باحة مسجد الزعترى بعد صلاة الجمعة، بدعوة من «لجنة المعتقلين الإسلاميين في السجون اللبنانية» و«المنظمة اللبنانية للعدالة»، احتجاجاً على ما وصفوه بالاعتقالات التعسفية في حق أبنائهم والشباب المسلمين، وتلقيق اتهامات باطلية في حقهم وإهانة النازحين السوريين، واستنكاراً لإنزال سجناء الريحانية ومنهم الشيخ أحمد الأسير، مطالبين بنقله. ورفض المعتصمون لافتات طالبت بإطلاقهم، وخصوصاً الأسير.

وتحدّث رئيس «المنظمة اللبنانية للعدالة» الدكتور علي الشيخ عمار، مطالباً بـ الإفراج عن جميع المعتقلين من دون استثناء، وعن الشيخ أحمد الأسير فوراً، وإن لم